NREC
الوطنية العقارية ش.م.ك

التاريخ: 14 أغسطس 2011
الإشارة: NREC/FIN-HN/2011/L 1004

السادة/ سوق دبي المالي المحترمين
عناية السيد/ حسن عبدالرحمن السركال المحترم
نائب رئيس أول – رئيس تنفيذي العمليات
إدارة الإصدار والإفصاح
دولة الإمارات العربية المتحدة

تحية طيبة وبعد ،،،،،

الموضوع : ملخص عن الإيضاحات المشار إليها بالفقرة التوضيحية في تقرير مراقب الحسابات عن المعلومات المالية المرحلية المجمعة للفترة المنتهية في 30 يونيو 2011 للشركة الوطنية العقارية ش.م.ك. وشركاتها التابعة

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، تجدون مرفق طيه مضمون موجز للإيضاحات المشار إليها بتقرير مراقبي الحسابات عن المعلومات المالية المجمعة المرحلية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011 للشركة الوطنية العقارية ش.م.ك :-

1. **إيضاح رقم (3):**

يتعلق هذا الإيضاح بإستثمار الشركة الأم في الشركات الزميلة، حيث يشمل توضيحا عن الدعوى المرفوعة من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ضد الشركة الزميلة المتعلقة بمطالبات خاطئة، حيث تطالب الحكومة الأمريكية بتعويضات عن أضرار كبيرة نتيجة تلك المخالفات المزعومة، والتي تم بناء عليها إيقاف الشركة الزميلة وبعض شركاتها التابعة من التقدم بعطاءات لعقود جديدة أو تجديد العقود الحالية لحين الفصل في القضية مع إستمرارية العقود القائمة حاليا مع الشركة الزميلة ، إن عقد المورد الرئيسي قد إنتهي فى ديسمبر 2010 .

2. **إيضاح رقم (8):**

يتعلق هذا الإيضاح بالالتزامات المحتملة والارتباطات الرأسمالية للمجموعة، كما يبين أهم القضايا الخاصة بالشركة ومنها القضية بين الشركة و وزارة التجارة والصناعة حول فسخ عقد المنطقة التجارية الحرة والتي لا تزال منظورة حاليا أمام القضاء وإدارة الخبراء حيث قامت المحكمة مجددا بإحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء والتي لا تزال قيد النظر حتى تاريخه، وكذلك القضية المرفوعة من الشركة الأم ضد مؤسسة الموانئ الكويتية وإحدى شركات النقليات بخصوص الإيجارات المستحقة عن إستغلالهما لبعض المواقع بالمنطقة التجارية الحرة إبان إدارة الشركة الوطنية العقارية لها والتي حكمت المحكمة فيها لصالح الشركة الوطنية العقارية بمبلغ 6,956,416 دينار كويتي عن الإيجارات المستحقة عن استغلال مؤسسة الموانئ الكويتية وشركة النقليات لبعض المواقع بالمنطقة التجارية الحرة، والذي يمثل جزءا من المبالغ المستحقة من مؤسسة الموانئ الكويتية طبقا لسجلات الشركة الأم، حيث قامت مؤسسة الموانىء الكويتية وشركة النقليات بالطعن علي هذا الحكم بمحكمة الإستئناف والتي قضت بجلسته التي انعقدت بتاريخ 24 مايو 2011 برفض الإستئناف المقام من مؤسسة الموانىء الكويتية وشركة النقليات وتأييد الحكم المستأنف الصادر من المحكمة الكلية. وقد قامت مؤسسة الموانىء الكويتية وشركة النقليات بالطعن مجددا علي هذا الحكم بالتمييز والذي لا يزال قيد النظر حاليا أمام القضاء.

كما يتضمن هذا الإيضاح أيضا بيانا عن الأرصدة الخاصة بمؤسسة الموانئ الكويتية في دفاتر الشركة، والذي قامت الشركة بتسجيل مخصص لكامل صافي الرصيد المستحق من المؤسسة بعد فسخ عقد إدارة المنطقة الحرة وذلك من مبدأ الحيطة والحذر وليس تسليما بصحة قرار الفسخ. إضافة إلى ذلك، يتضمن هذا الإيضاح بيانا عن القضية بين الشركة ووزارة المالية بخصوص بعض العقارات المقامة على أراضى مستأجرة من أملاك الدولة والتي صدر فيها حكم محكمة التمييز برفض حكم محكمة الاستئناف وتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى بإنهاء عقود تلك العقارات وتسليمها إلى وزارة المالية والتي قامت باستلامها فعليا في مارس 2010. وترى إدارة المجموعة بأن هذا الحكم لن يكون له تأثيرات مادية سلبية على نتائج أعمالها نظرا لوجود المخصصات اللازمة له فى دفاترها.

يتبع 2/-

Tel: +965 1804 404 Fax: +965 2225 4020
P.O.Box 22644 Safat 13087 Kuwait
info@nrec.com.kw
www.nrec.com.kw

3. **<u>إيضاح رقم (10):</u>**

يتعلق هذا الإيضاح برأس المال العامل للمجموعة، حيث زادت مطلوبات المجموعة المتداولة على موجوداتها المتداولة بمبلغ 27,828,171 دينار كويتي، وترى إدارة المجموعة أن المؤسسات المالية ستستمر في توفير الدعم اللازم للمجموعة نظرا لجودة موجوداتها وإستقرار تدفقاتها النقدية، كما أن المساهمين الرئيسيين للشركة الأم وكذلك الشركات الزميلة سيقومون بدعم المجموعة إذا تطلب الأمر لتعزيز التدفقات النقدية لها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

جميل سلطان العيسى